المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵙⴽⵔⵉⴹⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵏⵉ ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

إدماج خريجي التعليم العالي بالمغرب

تقرير وطني 2018
ملخص

صيغة مؤقتة

الفهرس

تقديم 2

ملخص منهجي 2

1.الوضعية المهنية للخريجين، أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة 2

2.خريجون في وضعية شغل 3

3.خريجون في وضعية بطالة 4

4.دينامية الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي 6

5.مسارات الولوج إلى الحياة النشيطة 8

6.الرجوع إلى الدراسة 11

7.خصائص شغل الخريجين 12

8.الحركية الجغرافية للشباب: من المنظومة التربوية إلى سوق الشغل 20

9.مواصفات حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل 22

10.رهانات وتحديات إدماج حاملي الشهادات العليا 23

تقديم

يؤمن التعليم العالي بالمغرب، باعتباره واحدا من أهم أعمدة التنمية الاقتصادية للبلاد، التكوين لأكثر من مليون شاب وشابة لأجل تحضيرهم للحياة العملية وتمكينهم من ولوج سوق الشغل الذي أصبح تنافسيا أكثر فأكثر، في سياق ذي آفاق أقل ما يقال عنها أنها غير واضحة المعالم وعولمة جعلت الدول المتقدمة تتسابق وتتنافس لجذب الكفاءات الجيدة.

يعتبر هذا البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، آلية توفر معطيات موثوقة وتحليلات حول وضعية الخريجين، تساهم في تكوين رؤية أوضح للعلاقة بين التكوين والشغل، وهي علاقة تشكل تحديا كبيرا لقطاع التعليم العالي وانشغالا من أجل تنمية الرأسمال البشري. كما يساهم هذا البحث أيضا في توفير أدوات للمساعدة على اتخاذ القرار والقيادة لفائدة صانعي القرار على المستوى الوطني.

ملخص منهجي

يعتبر هذا البحث الوطني حول الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي الأول من نوعه بالمغرب. وهو بحث يقترح تقييما طوليا (longitudinal) للإدماج في سوق الشغل بالنسبة لخريجي الجامعات ومؤسسات تكوين الأطر والتكوين المهني بعد البكالوريا وكذا خريجي التعليم العالي الخاص. شمل هذا البحث 9899 خريج وخريجة من دفعة 2014 تم استجوابهم بأثر رجعي سنة 2018. وقد تم تحديد هذه العينة من طرف الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على لائحة خريجي وخريجات التعليم العالي بواسطة تقنية التقسيم الطبقي مع تخصيصات متناسبة لضمان تمثيلية شاملة لكل مكونات هذا التعليم، ونوع الدبلومات، ومجالات الدراسة.

مكنت الاستمارة الموجهة للخريجين من تجميع المعلومات الضرورية حول المسار المهني للخريج بعد حيازة الشهادة من خلال جدول زمني شهري لمدة 48 شهرا يؤرخ لمختلف الوضعيات التي عاشها الخريج منذ مغادرته لنظام التكوين: شغل، بطالة، متابعة الدراسة، عطالة. وبالإضافة لهذا الجدول الزمني، تنقسم الاستمارة إلى خمسة محاور كبرى تمكن من جمع البيانات الشخصية والسوسيو-اقتصادية لكل خريج، وكذا معلومات حول مساره الدراسي منذ التعليم الأولي إلى غاية الدراسات العليا، ووضعية الشغل وعلاقته بالتكوين، والبطالة وأسبابها، بالإضافة إلى فترات الدراسة والعطالة التي عرفها الخريج بعد الحصول على الشهادة الأساسية المحصل عليها سنة 2014.

1. الوضعية المهنية للخريجين، أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

يتبين من خلال تحليل النتائج، أن 69.4% من خريجي التعليم العالي تمكنوا، أربع سنوات بعد مغادرة مؤسسة التكوين، من ولوج سوق الشغل، و13.3% منهم يبحثون عن عمل، و9.4% في وضعية متابعة أو رجوع للدراسة، و7.9% عاطلون لا يشتغلون ولا يدرسون. وتختلف هذه النسب حسب الجنس ومكونات التعليم العالي ونوع الشهادة ومجال الدراسة.

الرسم البياني 1. توزيع الخريجين حسب الوضعية المهنية للخريجين أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

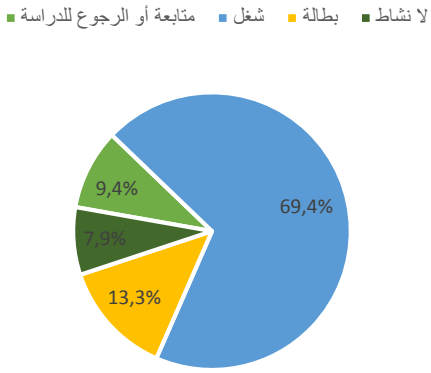

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الجدول 1. توزيع الخريجين حسب مكونات التعليم العالي والوضعية المهنية للخريجين أربع سنوات بعد التحصيل

	شغل	بطالة	متابعة أو رجوع للدراسة	لا نشاط	المجموع
الجامعة	67,9%	13,4%	10,9%	7,8%	**100,0%**
التعليم العالي الخاص	79,1%	4,7%	4,5%	11,7%	100,0%
المؤسسات غير التابعة للجامعة	93,9%	2,8%	2,5%	0,8%	100,0%
مؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا	66,0%	17,0%	8,8%	8,3%	100,0%
المجموع	100,0%	9,4%	13,3%	69,4%	

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تشهد هذه المؤشرات على المشاركة القوية لخريجي التعليم العالي في سوق الشغل. حيث أن 82.6% منهم صرحوا بكونهم في وضعية نشاط بعد أربع سنوات من مغادرتهم لمؤسسة التكوين. وتختلف هذه النسبة حسب الجنس والشهادة ومكون التعليم العالي، فهي مرتفعة نسبيا عند الذكور (89.0%) أكثر منها عند الإناث (76%)، وفي صفوف خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة (96.7%) أكثر منها عند خريجي المكونات الأخرى.

الجدول 2. معدل نشاط الخريجين حسب الجنس ومكونات التعليم العالي أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

	الإناث	الذكور	المجموع
الجامعة	75,3%	87,1%	81,3%
التعليم العالي الخاص	73,5%	92,2%	83,8%
المؤسسات غير التابعة للجامعة	94,9%	98,9%	96,7%
مؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا	75,1%	90,4%	83,0%
المجموع	76,0%	89,0%	82,7%

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

2. خريجون في وضعية شغل

يبين تحليل المعطيات أن 69.4% من خريجي التعليم العالي، بكل مكوناته، هم في وضعية شغل، بعد مرور أربع سنوات على مغادرتهم مؤسسة التكوين. غير أن الفرق حسب الجنس بين الإناث والذكور في ولوج سوق الشغل يبقى مرتفعا، حيث صرح 78.1% من الذكور بأنهم في وضعية شغل في زمن البحث مقابل 60.3% عند الإناث حاملات الشواهد. وهو ما يمثل فارق 17.9 نقطة من المئة. وتعتبر نسبة التشغيل مرتفعة نسبيا عند خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة (93.9%) وخريجي التعليم العالي الخاص (79.1%). في حين سجلت مؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا والجامعة نسبة تشغيل أقل من المتوسط الوطني ب 66% و68.1%.

الرسم البياني 2. معدل شغل الخريجين حسب الجنس ومكونات التعليم العالي أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

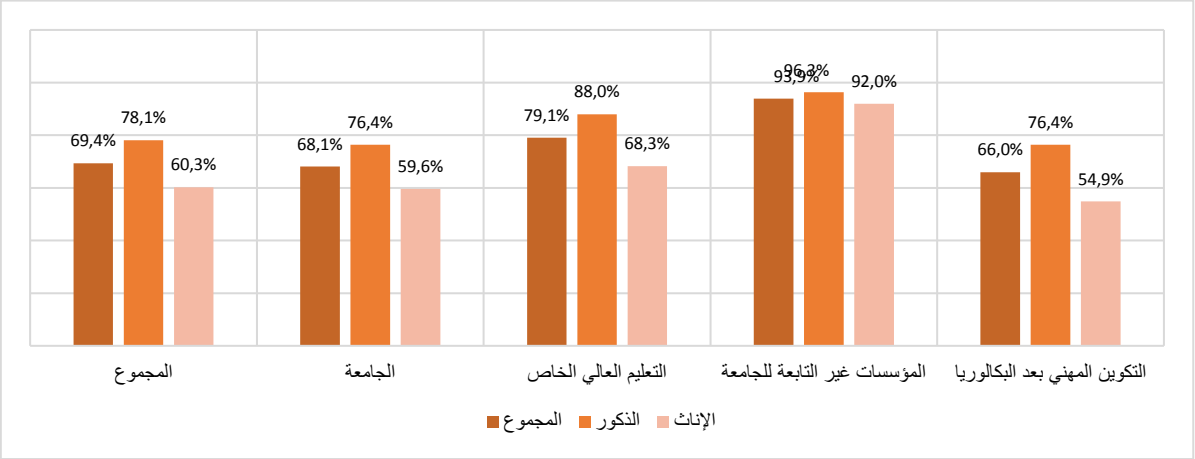

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

3. خريجون في وضعية بطالة

صرح 16.2%[1] من خريجي التعليم العالي سنة 2014 بأنهم في وضعية بطالة، أربع سنوات بعد مغادرتهم مؤسسة التكوين، وهو ما يطابق ضعف نسبة البطالة لمجمل الساكنة على المستوى الوطني (9.5%). وتختلف هذه النسبة حسب الجنس ونوع الشهادة ومكون التعليم العالي. بحيث أنها مرتفعة نسبيا عند الإناث (20.9% مقابل 12.3% عند الذكور) وبين خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا والمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، بنسب، على التوالي، 20.5% و18.7% مقابل 2.9% فقط عند خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة، و5.6%عند خريجي التعليم العالي الخاص و8.5% بين خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود.

[1] يحيل هذا المعطى إلى نسبة البطالة وقت إجراء البحث ويتم حسابه على أساس عدد الخريجين النشيطين وهو، في العموم، أكثر تعبيرا بالمقارنة مع حصة الخريجين في وضعية بطالة وقت إجراء البحث.

الجدول 3. معدل بطالة الخريجين حسب الجنس ومكونات التعليم العالي أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

	الإناث	الذكور	المجموع
الجامعة	21,3%	12,4%	16,4%
الولوج المفتوح	24,7%	13,9%	18,7%
الولوج المحدود	10,5%	6,5%	8,5%
التعليم العالي الخاص	7,1%	4,6%	5,6%
المؤسسات غير التابعة للجامعة	3,0%	2,7%	2,9%
مؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا	27,0%	15,4%	20,5%

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

بخصوص الفوارق حسب مستوى الشهادة، يتبين أن الحاصلين على الإجازة الأساسية والتقنين المتخصصين هم الأكثر تضررا من البطالة بعد التخرج بأربع سنوات. وقد أظهر هذان النوعان من الشواهد نسبا مرتفعة من البطالة بمتوسط (16.1%)، على التولي 21% و20.5%. وتعبر هاته النسب المرتفعة في البطالة بين هذين النوعين من الشواهد عن مشاكل في ولوج الشغل ومشاكل في عدم توافق المهارات والكفاءات المحصل عليها بعد الشهادة ومتطلبات سوق الشغل. بينما سجلت باقي الشواهد نسب بطالة منخفضة عن المتوسط، فباستثناء الحاصلين على شواهد دبلوم الدراسات الجامعية العلمية والتقنية DEUST والدبلوم التقني الجامعي DUT اللذين يسجلون نسب بطالة مرتفعة نسبيا (15.6%)، يتبين أن نسب البطالة بالنسبة لباقي الشواهد منخفضة نسبيا، وتسجل النسبة الأكثر انخفاضا في صفوف حاملي الدكتوراه[2]، وماستر التعليم الخاص، وشهادة المهندس أو ما يعادلها بالإضافة إلى شهادة المدرسة الوطنية للتجارة والتدبير.

[2] لم يصرح أي حامل للدكتوراه كونه في وضعية بطالة في وقت إجراء البحث.

الرسم البياني 3. معدل بطالة الخريجين حسب نوع شهادة التعليم العالي أربع سنوات بعد التحصيل على الشهادة

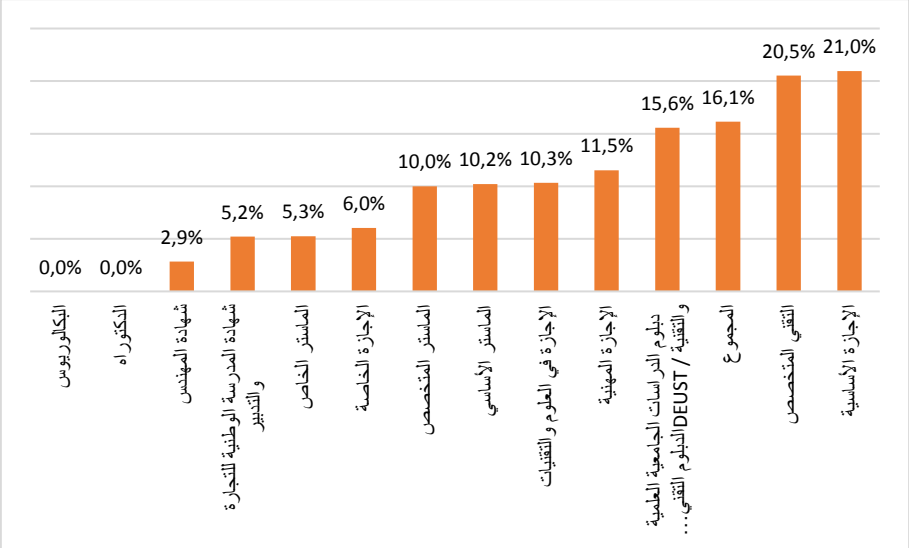

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

4. دينامية الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي

يعتبر الإدماج المهني عملية دينامية، حيث يسمح تحليل المعطيات بدراسة تطور الوضعيات المهنية في سوق الشغل على طول مدة تتبع الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي خلال أربع سنوات. ويبين الرسم البياني أسفله، التطور الشهري لنسب الإدماج المهني الذي يتخذ منحى تصاعديا بقيمة 47.9% شهرا بعد التخرج و83.7% خمسة وأربعين شهرا بعد التخرج.

الرسم البياني 4. تطور معدل إدماج خريجي التعليم العالي (دفعة 2014)

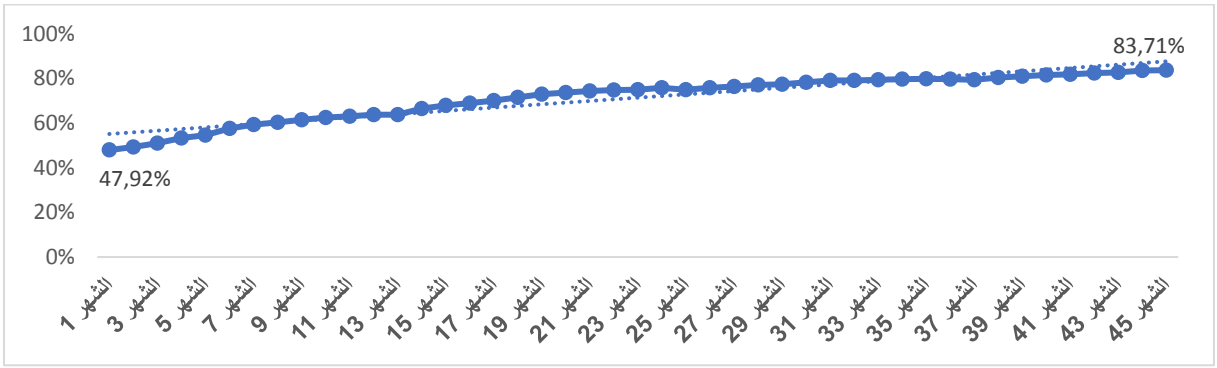

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تعتبر نسبة الإدماج المهني بالنسبة للذكور مرتفعة بالمقارنة مع الإناث، وذلك خلال كل مدة التتبع الخمسة وأربعين شهرا بعد التخرج. ويتأرجح الفارق بين نسبتي الإدماج بين 8.7 و11.6 نقطة من المئة.

الرسم البياني 5. تطور معدل إدماج خريجي التعليم العالي (دفعة 2014) حسب النوع

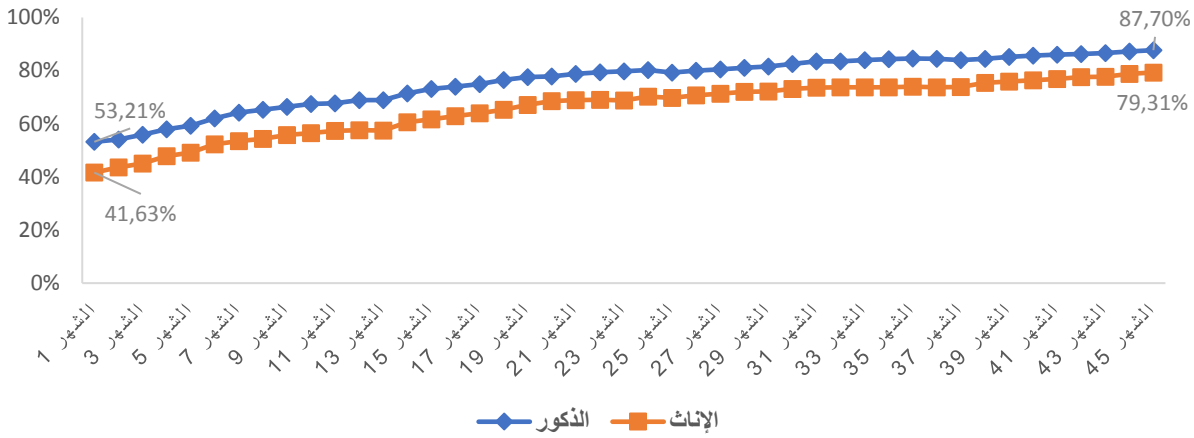

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

يبين التطور الشهري لنسب الإدماج المهني حسب مكون التكوين أن بدايات الخريجين في سوق الشغل تتسم بتفاوتات كبيرة في الإدماج. غير أن هذه التفاوتات تتلاشى تدريجيا خلال نهاية التتبع، أي خمسة وأربعين شهرا بعد التخرج من التعليم العالي. ويوضح الرسم البياني 6 أن خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة يحضون بأفضلية حيث يعرفون أكبر نسبة إدماج في سوق الشغل.

الرسم البياني 6. تطور معدل إدماج خريجي التعليم العالي (دفعة 2014) حسب مكونات التعليم العالي

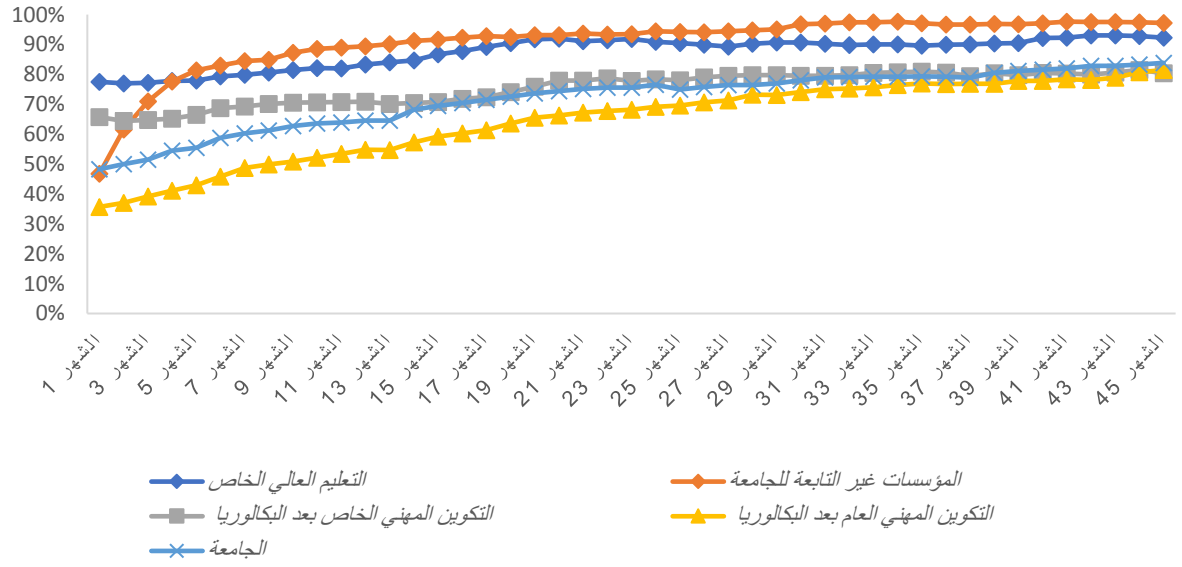

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

وإذا ما قارنا بين حاملي الشهادات حسب الولوج، نجد أن نسب الإدماج المهني لخريجي التكوينات ذات الولوج المحدود تبقى مرتفعة بالمقارنة مع نسب إدماج خريجي الولوج المفتوح وذلك على طول فترة تتبع مسار الخريجين.

الرسم البياني 7. تطور معدل إدماج خريجي التعليم العالي (دفعة 2014) حسب نوع الولوج للجامعة

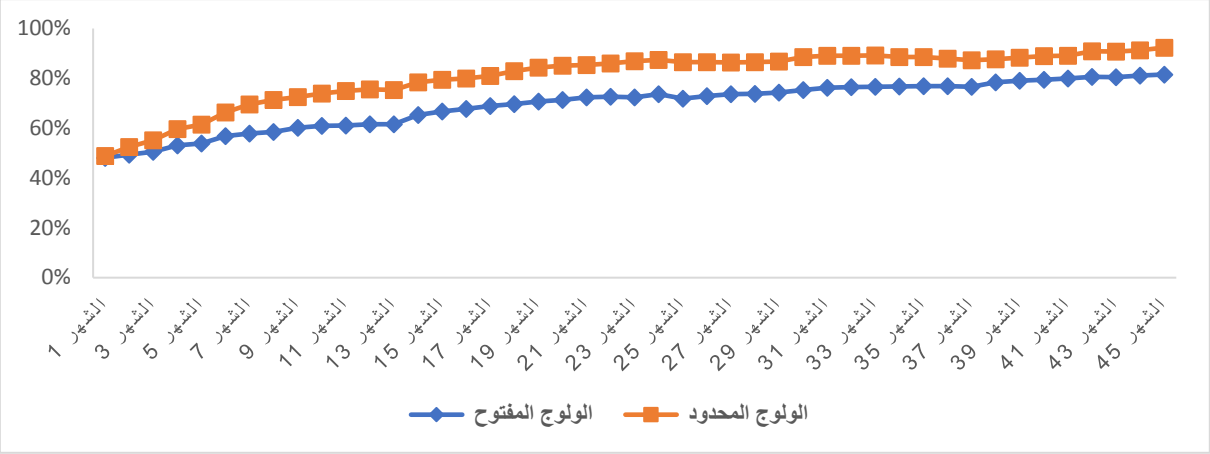

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

5. مسارات الولوج إلى الحياة النشيطة

يتبين من خلال نتائج تحليل التقويمات المهنية أن مسارات الخريجين بمجرد مغادرة نظام التعليم العالي سنة 2014، تنقسم إلى ستة أنواع:

- يضم النوع الأول المسارات المتميزة بولوج مباشر للشغل ووضعيات متتابعة للشغل تضمن الاستقرار المهني؛
- ويحيل النوع الثاني إلى الولوج المتأخر للشغل بعد فترات من البطالة؛
- بينما يميز المسار الثالث الأشخاص الذين حصلوا على شغل بعد فترات من الدراسة والبطالة، ويمكن تجميع هاته الأنواع الثلاثة في مجموعة الولوج المؤكد والمستمر للشغل؛
- أما المسارين الرابع والخامس فيتميزان بالبطالة وعدم النشاط؛
- وأخيرا المسار السادس الذي يتميز بفترات متابعة الدراسة.

الرسم البياني 8. توزيع خريجي التعليم (دفعة 2014) حسب أنواع مسارات الولوج إلى الحياة النشيطة ومكونات التعليم العالي

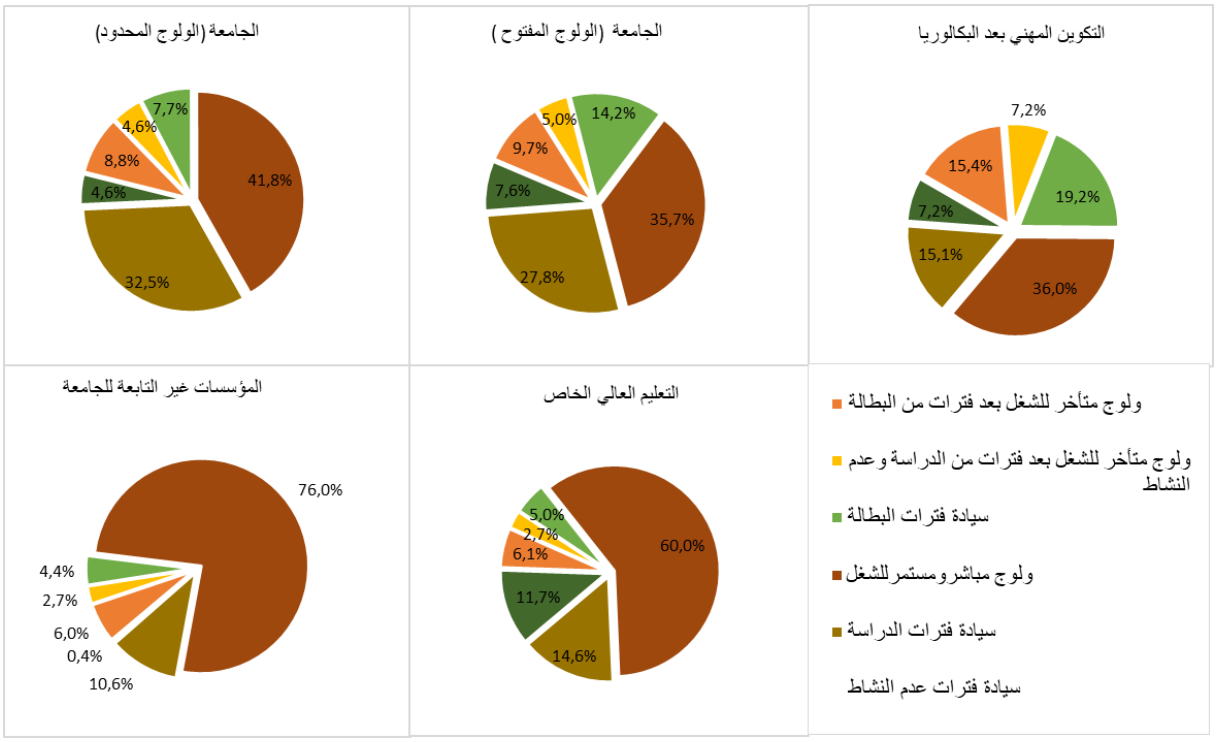

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

المسارات المتميزة بالولوج المؤكد والمستمر للشغل

إن ترددات مسارات الولوج المؤكد والناجح للشغل، والمتميزة بتتابع مناصب الشغل المؤدية تدريجيا للاستقرار المهني، تختلف حسب مكونات التعليم العالي. وعليه، فإن خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة يتمتعون في أغلب الأمر بمسارات مهنية متميزة بولوج مؤكد ومستمر للشغل (84.6%) مع تمثيلية قوية للذكور: 89.7% ذكور و80.4% إناث. وتضم هذه المسارات 58.6% من التقنيين المتخصصين خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا، 53.9% من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، 68.7% من خريجي التعليم العالي الخاص و51.1% من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح.

الرسم البياني 9. توزيع المسارات المتميزة بالولوج المؤكد والمستمر للشغل حسب مكونات التعليم العالي والجنس

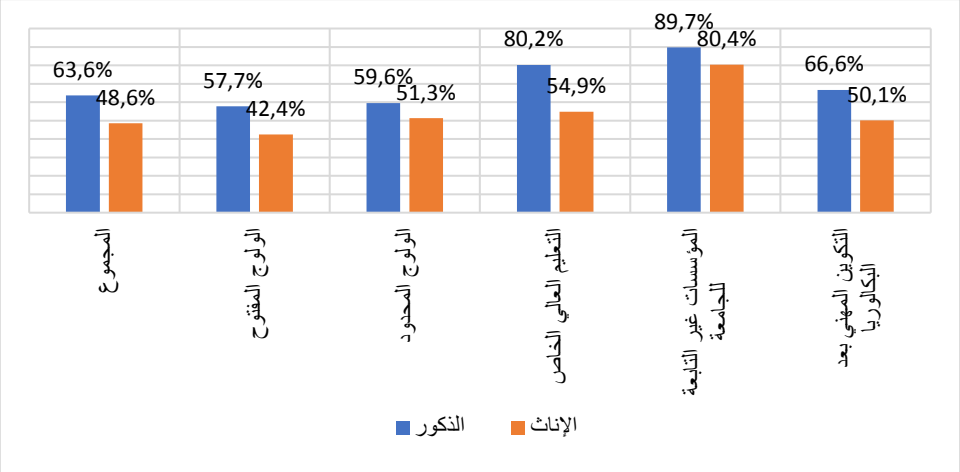

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

المسارات المتميزة بالبطالة القوية

خلال السنوات الأولى من الحياة النشيطة، يجد 14.2% من خريجي المؤسسات ذات الولوج المفتوح أنفسهم في وضعية بطالة مستمرة أو سائدة لفترة تمتد في المتوسط إلى واحد وأربعين شهرا. وتعني هذه الملاحظة الإناث (16.5%) أكثر من الذكور (12.2%).

ويضم هذا النوع من المسارات 7.7% من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود. وتعتبر وضعيات الخريجين، بالنسبة لكلا الجنسين، إزاء البطالة في هذا الصنف متقاربة. فقد عرف 5.4% من الذكور و9.6% من الإناث فترات طويلة من البطالة تمتد في المتوسط على واحد وتلاثين وستة وتلاتين شهرا على التوالي. بينما لا تتجاوز نسبة خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة والمدارس الخاصة، 4.4% و5% على التوالي. وتتميز هذه المسارات بغلبة فترات البطالة والخروج التدريجي للعمل.

ورغم كون خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا الأكثر مواجهة لفترات البطالة الطويلة (19.2)، فإن مدة هذه الفترات تبقى منخفضة عن تلك التي يعيشها خريجو المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح وخريجو التعليم الخاص. ومما لا شك فيه، فالإناث تتعرضن للبطالة السائدة (21%) أكثر من الذكور (17.5%).

الرسم البياني 10. توزيع المسارات المتميزة بالبطالة القوية حسب مكونات التعليم العالي والجنس

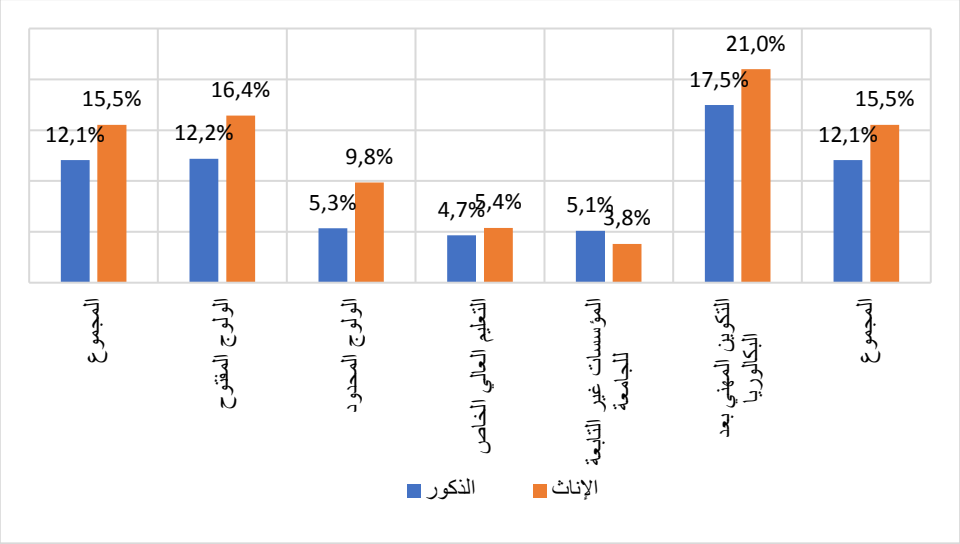

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

6. الرجوع إلى الدراسة

نميز من خلال تحليل نتائج البحث حول الرجوع إلى الدراسة، بين استئناف الدراسة بوقت كامل، والذي يبدأ ستة أشهر بعد انتهاء التكوين الأساسي بفترات دراسة غير متصلة، وبين متابعة الدراسة الأساسية بوقت كامل بعد فترة انقطاع بسيطة أقل من ستة أشهر بعد الشهادة الأساسية.

فبالنسبة للخريجين الذين حصلوا على شواهد التعليم العالي سنة 2014، تهم متابعة الدراسة بعد مدة انقطاع بسيطة 24.7% من الفوج. هذا النوع من الرجوع للدراسة يعني بالأساس خريجي الجامعة. فأكثر من تلث خريجي المؤسسات ذات الولوج المحدود (33.1%) تسجلوا في مؤسسات للتعليم العالي مباشرة بعد حصولهم على الشهادة سنة 2014 مقابل 28.4% من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح. ولا تستثني هذه الوضعية خريجي مؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا (19.6%)، وخريجي القطاع الخاص (15.5%) وخريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة (12.3%).

كما يتبين من خلال تحليل نسب استئناف الدراسة حسب مكونات التعليم العالي، أن نسب الاستئناف الأكثر ارتفاعا تسجل بين صفوف خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، ومؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا، والمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود: على التوالي 6.8%، 6.1% و5.7%، حيث يعرفون رجوعا للدراسة بعد انقطاع مدته المتوسطة سنتين، و33 شهرا و23 شهرا في بداية مسارهم المهني. بينما تصل هذه النسبة إلى 2.4 فقط بين خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة و1.5 لخريجي مؤسسات التعليم العالي الخاص الذين ينخرطون في الدراسة بفترات انقطاع متوسطها على التوالي 26 شهرا 19 شهرا.

الرسم البياني 11. توزيع الخريجين (دفعة 2014) الذين تابعوا دراستهم حسب مكونات التعليم العالي ونوع الرجوع للدراسة

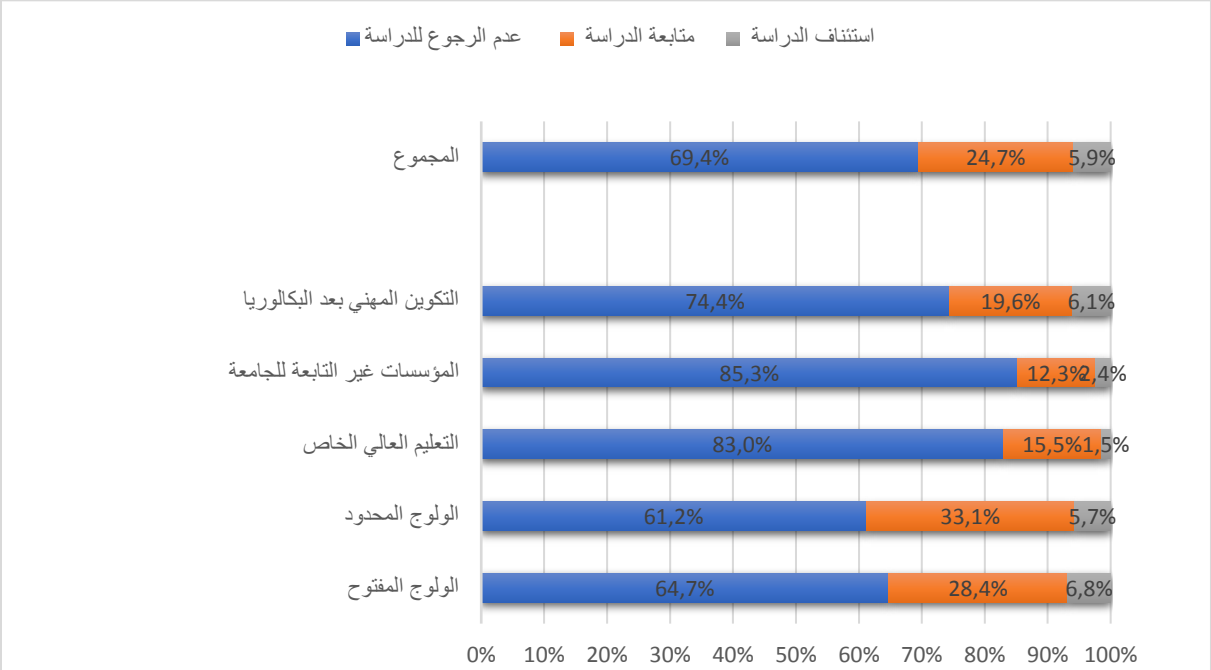

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

7. خصائص شغل الخريجين

- **بداية المسار المهني وخصائص العمل الأول بعد الحصول على الشهادة**

... ولوج العمل الأول

تبين المعطيات وجود عدم مساواة في ولوج العمل بين الخريجين الذكور والإناث سنة 2014. حيث أن 82.1% من الخريجين الذكور استطاعوا الحصول على عمل أول خلال فترة المراقبة الممتدة على أربع سنوات بعد التخرج الأساسي سنة 2014، مقابل 66.7% من الإناث الخريجات، أي ما يقارب 15.4 نقطة من المئة. ويعبر هذا الفارق عن عدم تساو في ولوج العمل الأول لفائدة الذكور بعد تخرجهم من التعليم العالي بكل مكوناته.

الرسم البياني 12. توزيع الخريجين الذكور والخريجات الإناث (دفعة 2014) الذين حصلوا على عمل أول حسب الجنس

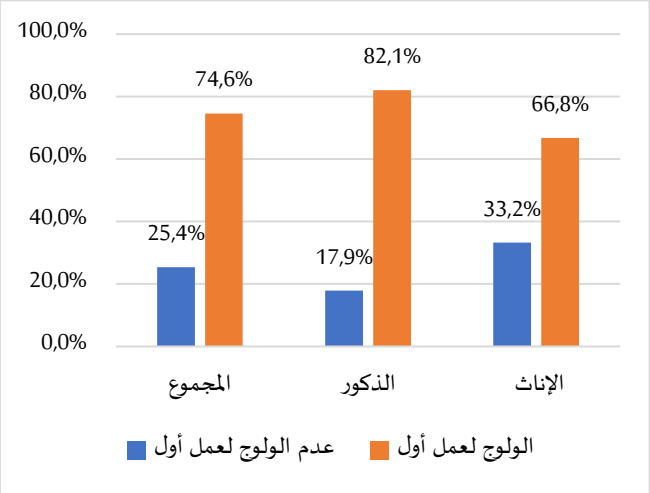

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

مدة الانتظار قبل العمل الأول

يعتبر ولوج العمل الأول مؤشرا قويا يمكن من التعريف بالعملية الانتقالية بين مؤسسة التكوين وسوق الشغل، حيث كلما طالت فترة انتظار العمل الأول، كلما كان الاندماج في سوق الشغل أكثر صعوبة وأقل تلاؤما مع التكوين الذي تلقاه الخريجون، وذلك راجع بالخصوص إلى الهدر في الرأسمال البشري الأساسي. ففي المتوسط، يتبين أن خريجي التعليم العالي لسنة 2014، بكل مكوناته، استغرقوا ما يقارب 10.8 شهرا للحصول على أول عمل. ويبين هذا المؤشر صعوبة ولوج الخريجين لسوق الشغل. وهو مرتفع نسبيا عند خريجي الجامعات وبشكل أقل عند خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا (10.3 شهرا). غير أن هذا المؤشر منخفض نسبيا بين خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة وخريجي التعليم العالي الخصوصي، حيث تصل المدة المتوسطة للحصول على عمل أول لهاتين الفئتين على التوالي إلى 6.6 و6 أشهر بعد الحصول على الشهادة.

الرسم البياني 13. توزيع الخريجين (دفعة 2014) حسب مدة الانتظار قبل العمل الأول، مكونات التعليم العالي، والجنس

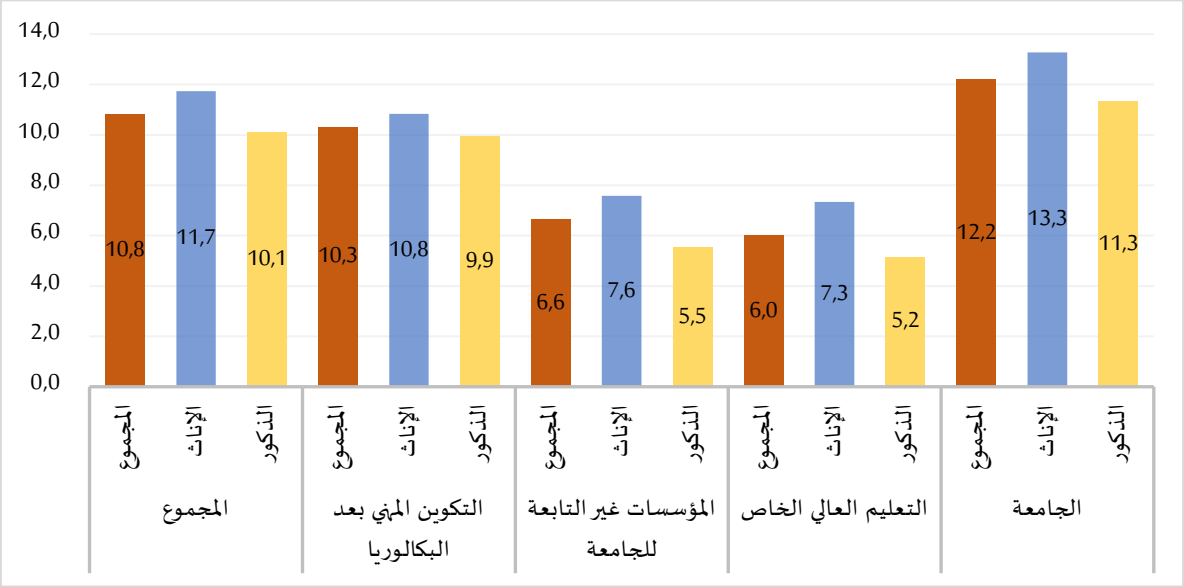

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الأجر الأول المحصل عليه

يبين تحليل نتائج البحث أن الأجر الشهري الصافي المتوسط الذي تلقاه خريجو المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح سنة 2014 خلال عملهم الأول لا يتجاوز 4959 درهما. ويتأرجح الأجر الشهري الصافي بين 6061 درهما بالنسبة لخريجي القطاع العمومي و5379 درهما لخريجي القطاع شبه العمومي و4237 درهما لخريجي القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يبين التحليل فوارق جنسية لصالح الذكور، حيث أنهم يتقاضون أجرا شهريا صافيا في العمل الأول يقارب 6236 درهما بالقطاع العام بينما تبدأ أجرة زميلاتهم الإناث بمتوسط 5729 درهما أي بفارق أجر 8%. كما يسجل كذلك فارق بين الإناث (4015 درهما) والذكور (4457 درهما) الذين يبدأون مسارهم المهني بالقطاع الخاص، يصل إلى 10% لصالح الذكور.

الرسم البياني 14. توزيع خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح لسنة 2014 حسب الأجر الأول المحصل عليه، والقطاع والجنس (بالدرهم)

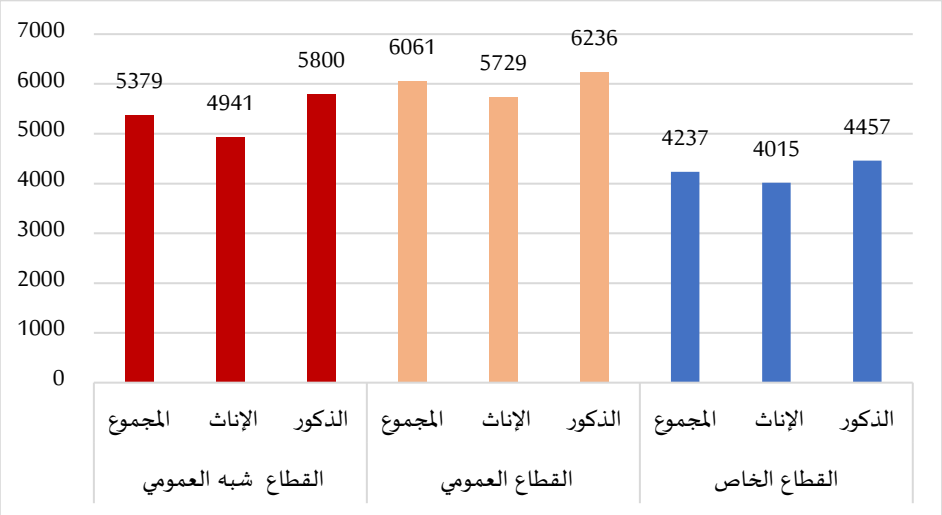

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

فيما يتعلق بخريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، تبين المعطيات أن الأجر الشهري الصافي الأول الذي يتقاضاه الخريجون يبلغ 6133 درهما بالقطاع العام مقابل 6696 درهما في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسجيل فارق في الأجر بين الإناث والذكور الذين يبدأون مسارهم المهني في القطاع الخاص، يصل إلى 6% لصالح الذكور. في القطاع العام أيضا، يتقاضى الذكور أجورا أعلى من الإناث في عملهم الأول بفارق أجر يصل على 4%.

الرسم البياني 15. توزيع خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود لسنة 2014 حسب الأجر الأول المحصل عليه، والقطاع والجنس (بالدرهم)

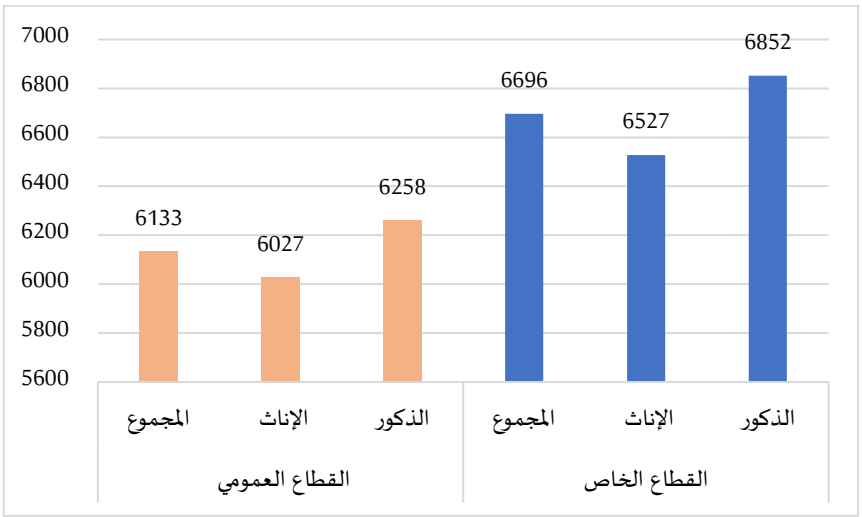

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

- **خصائص العمل أربع سنوات بعد التكوين**

يبقى القطاع الخاص هو المشغل الأساسي لخريجي التعليم العالي

يبين تحليل الشغل حسب نوع المشغل أن القطاع الخاص النظامي هو المشغل الأكبر لخريجي التعليم العالي، أربع سنوات بعد تحصيلهم على الشهادة. حيث إن ما يقارب تلثي الخريجين (64.8%) يتم تشغيلهم من طرف هذا القطاع. ويؤمن القطاع العام ما تبقى من المناصب (33.1%، بما في ذلك الشركات العمومية والشبه العمومية). ويمثل التشغيل الذاتي قرابة 2.3% من مجموع المناصب التي يشغلها هؤلاء الخريجون. ولا يساهم القطاع الخاص غير النظامي إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 1.5% من المناصب. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القطاع الخاص النظامي يوظف خريجي التعليم العالي الخاص (87.2%) وخريجي التكوين المهني بعد البكالوريا (81.3%). بينما يتجه خريجو المؤسسات غير التابعة للجامعة وخريجو المؤسسات الجامعية العمومية ذات الولوج المفتوح نحو القطاع العمومي والشبه العمومي أكثر من نظرائهم من خريجي المكونات الأخرى (على التوالي 52.5% و45.7% مقابل 31.2% من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود و13.0% من خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا، و10.7% فقط من خريجي التعليم العالي الخاص).

الرسم البياني 16. بنية الخريجين الحاصلين على عمل أربع سنوات بعد التكوين حسب القطاع ومكونات التعليم العالي

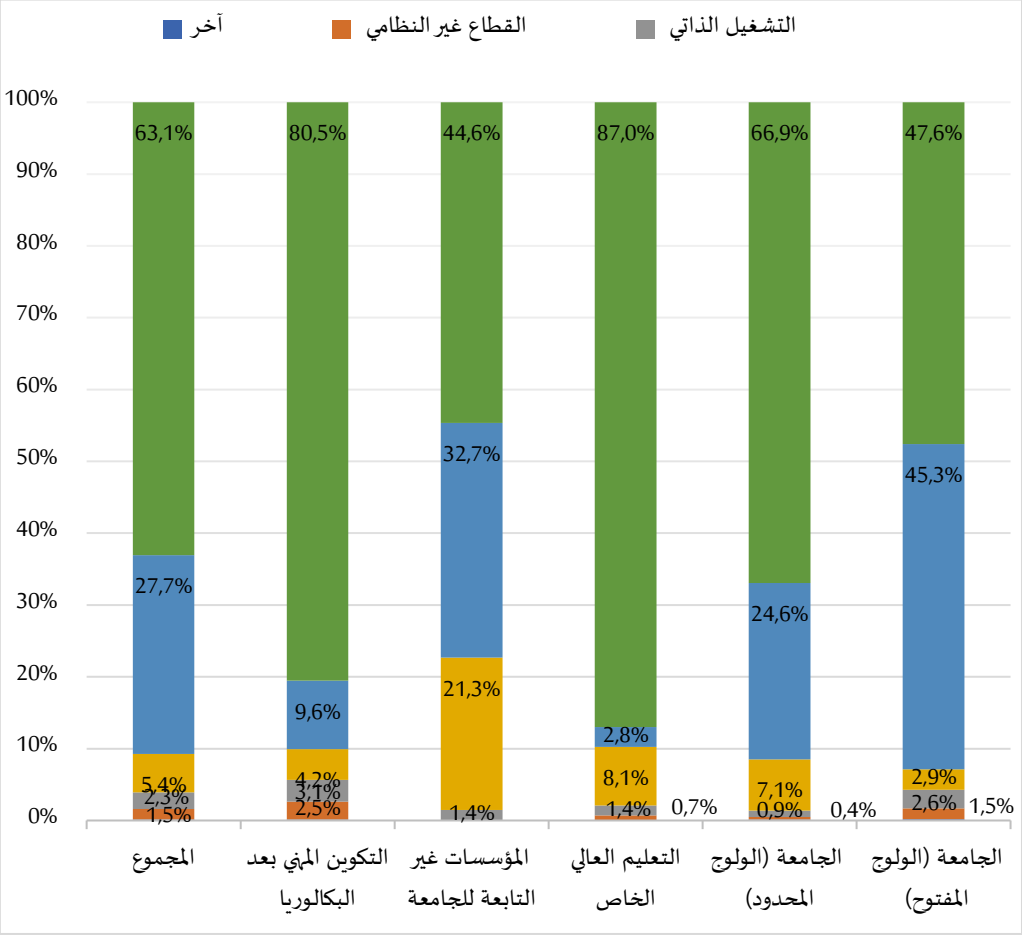

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تعتبر الشركات الصغرى والمتوسطة الأكثر تشغيلا لخريجي التعليم العالي

يتبين من خلال هيكلة الخريجين في وضعية شغل أربع سنوات بعد التخرج حسب حجم الشركات، أن الشركات الصغرى والمتوسطة هي الأكثر إدماجا لخريجي التعليم العالي (باستثناء القطاع العام). حيث أن 57.6% منهم اشتغلوا في شركات صغرى (أقل من 50 مستخدم) و21.4% في شركات متوسطة (50 إلى 199 مستخدم). إضافة إلى ذلك، يبين تحليل نتائج البحث المشاركة المهمة والغالبة للشركات الصغرى في تشغيل خريجي المؤسسات الجامعية العمومية ذات الولوج المفتوح (71.6%) وخريجي التعليم العالي الخاص (67.2%)، وبشكل أقل خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا (52.4%). ومع ذلك، تعتبر الشركات المتوسطة والكبرى هي الأكثر تشغيلا لخريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة وخريجي مؤسسات التعليم العالي العمومي ذات الولوج المحدود. وتهم هذه الشركات 81.6% و53.5% على التوالي من هذين الصنفين من الخريجين أربع سنوات بعد التخرج سنة 2014.

الرسم البياني 17. بنية الخريجين الحاصلين على عمل في القطاع الغير عام أربع سنوات بعد التكوين حسب النوع وحجم الشركات

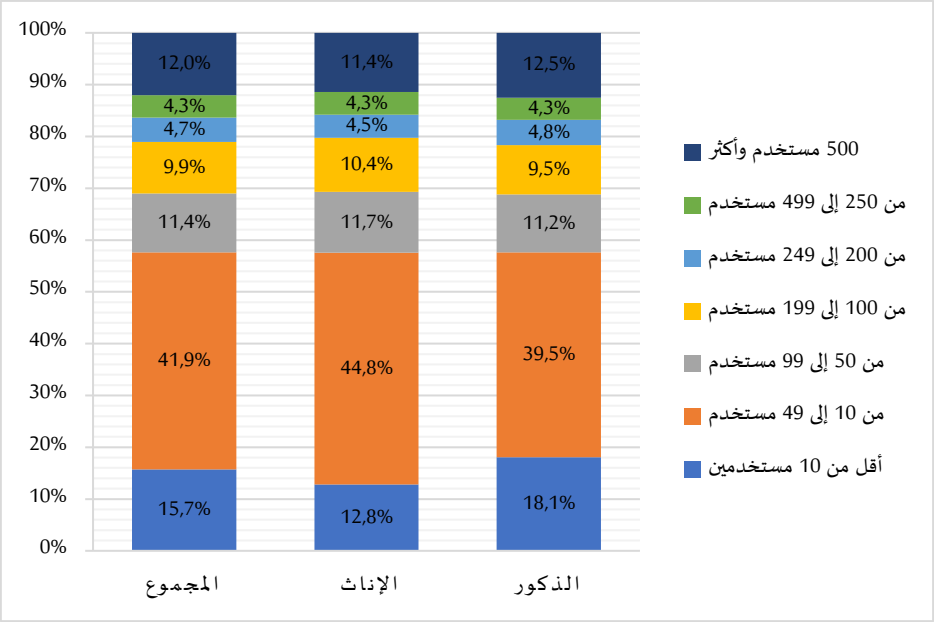

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

قطاع الخدمات هو المشغل الأساسي لخريجي التعليم العالي

على المستوى القطاعي، وعلى غرار مساهمته في التشغيل على الصعيد الوطني، يعتبر قطاع الخدمات المُشغل الأوّل للشباب الحاصل على شهادة التعليم العالي. إذ أنه يُشغل ما يناهز 84% من حاملي الشهادات الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل بعد انقضاء أربع سنوات على تخرجهم سنة 2014. تبلغ هذه النسبة 85.6% في صفوف النساء و82.8% من الرجال. ويحتل قطاع الصناعة (بما فيه البناء والأشغال العمومية) المرتبة الثانية بنسبة 13.7% وقطاع الزراعة والغابات والصيد البحري المركز الأخير بنسبة 2% من حاملي الشهادات الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل في الوقت الذي أُجريت فيه هذه الدراسة. كما تستحوذ مجموعة من الشُّعب في قطاع الخدمات على تشغيل الشباب

الحاصلين على الشواهد العليا، وهي المواصلات والاتصال (18.8%) والتعليم في القطاعين العمومي والخاص (16.3%) والإدارة والجماعات المحلية (13.1%).

الرسم البياني 18. بنية الخريجين الحاصلين على عمل في القطاع الغير عام أربع سنوات بعد التكوين حسب قطاع الخدمات

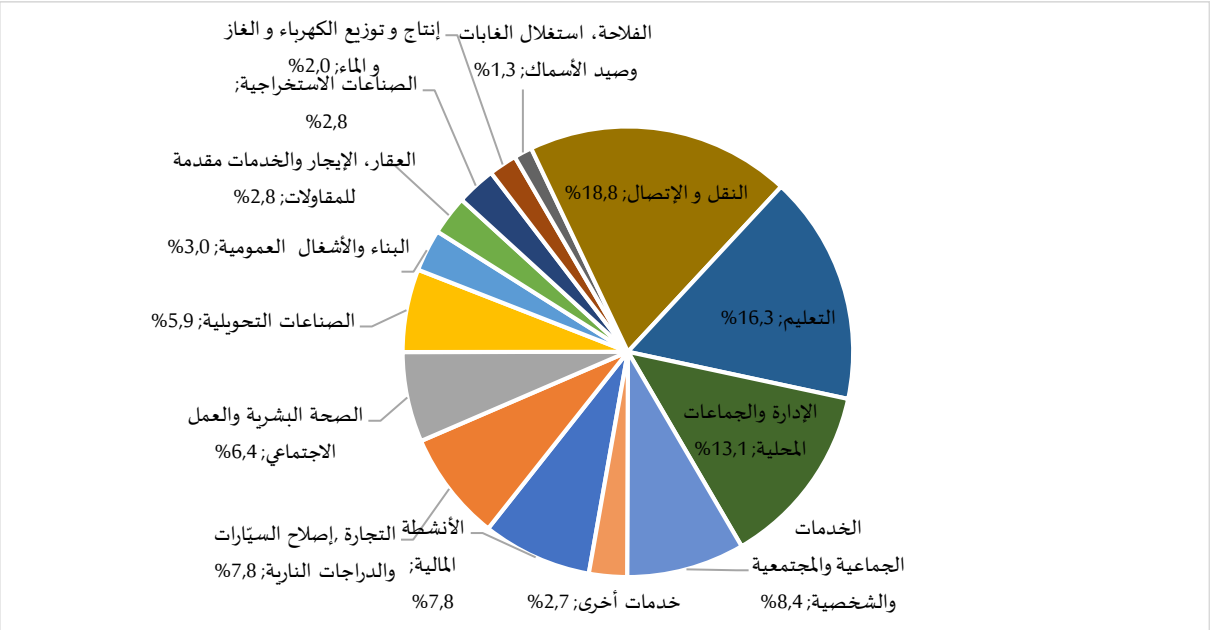

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

...أكثر من نصف حاملي الشهادات الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل، أربع سنوات بعد تخرجهم، يشتغلون بعقد عمل مفتوح المدة

يُبين تحليل البيانات المتعلقة بعقود العمل أن أكثر من ثلاثة أرباع حاملي الشهادات (76.7%) من بين أولئك الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل بعد مرور أربع سنوات على تخرجهم، يشغلون منصبا إما في القطاع الخاص بعقد عمل مفتوح المدة (54.1%)، أو في القطاع العام (موظفون) (18.8%). ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع الخاص بعقد مفتوح المدة أكثر من الرجال، بنسبة 57.5% للنساء و51,5% للرجال. عكس ذلك، يُعتبر القطاع العمومي الاختيار المُفضل لدى الرجال، إذ يمثلون نسبة 21,5% مقابل 15,4% بالنسبة للنساء. فيما يخص حاملي الشهادات الذي يعملون بدون عقد فيمثلون 12.9% من مجموع المتخرجين. إن أغلبية عقود العمل المفتوحة المدة يستفيد منها المتخرجون من التعليم العالي الخصوصي، وخاصة الحاصلين على الماستر (95,5%) والحاصلين على الإجازة (87,3%). أما بالنسبة لخريجي التعليم العالي العمومي، قلة قليلة تعمل بعقد عمل مفتوح المدة، خاصة في صفوف الحاملين لشهادة الدكتوراه (23,9%) والإجازة الأساسية (37,4%) وماستر البحث (41.8%).

الرسم البياني 19. بنية الخريجين الحاصلين على عمل أربع سنوات بعد التكوين حسب نوع عقد العمل ومكونات التعليم العالي

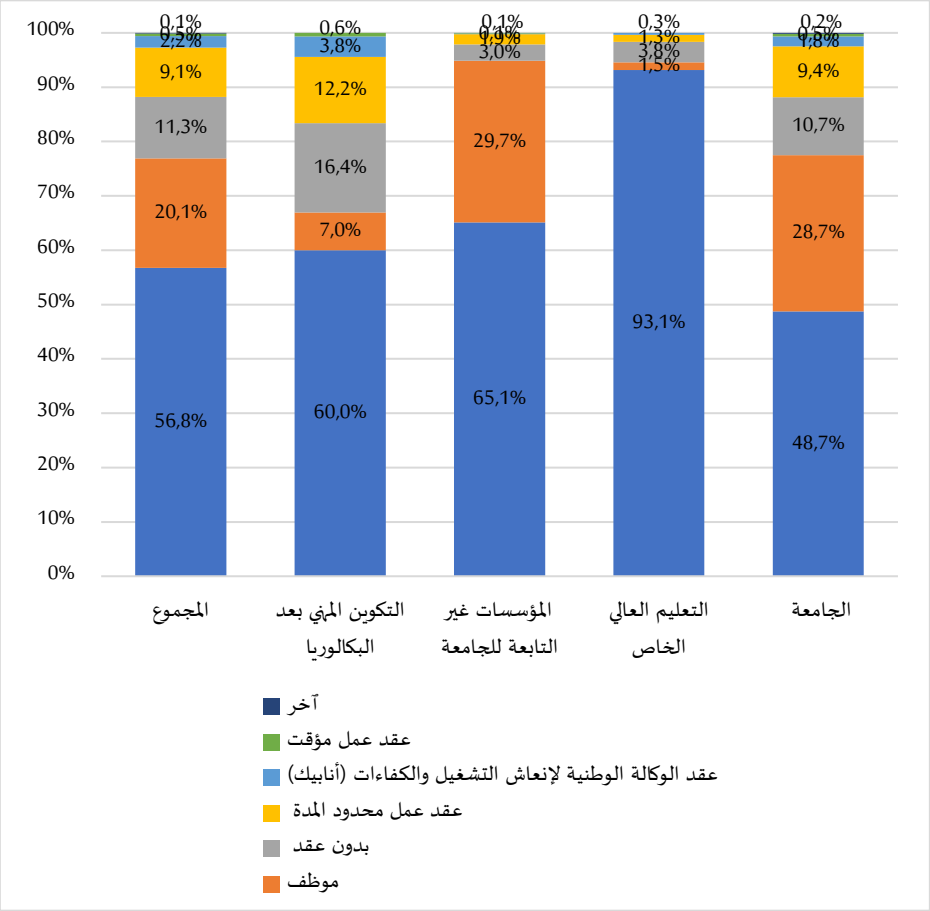

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

صرّح ما يناهز (52.2%) من الخريجين الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل بعد مرور أربع سنوات أن طبيعة عملهم تلائم تماما ما درسوه في الجامعة

يُستخلص من تحليل مدى تلاؤم طبيعة عمل المتخرجين والتكوين الذي استفادوا منه، أن نصف المتخرجين صرحوا بالملاءمة التامة بين العمل الذي يمارسونه والتكوين الذي حصلوا عليه في الوقت الذي أنجزت فيه هذه الدراسة، بينما أكّد حوالي ثلثهم (31.8%) الملاءمة الجزئية. أما الباقي (16%)، فلا يرى أية ملاءمة بين التكوين والعمل الممارس. إذا تمعّنا في هذا المؤشر، حسب الجنس، فهناك فرق طفيف لفائدة الرجال، ومن بينهم 53% الذين صرّحوا بالملاءمة التامة بين العمل الذي يمارسونه والتكوين الذي حصلوا عليه مقابل 51.1% بالنسبة للنساء.

الرسم البياني 20. نسبة الخريجين الحاصلين على عمل أربع سنوات بعد التكوين حسب الجنس وملائمة التكوين للعمل

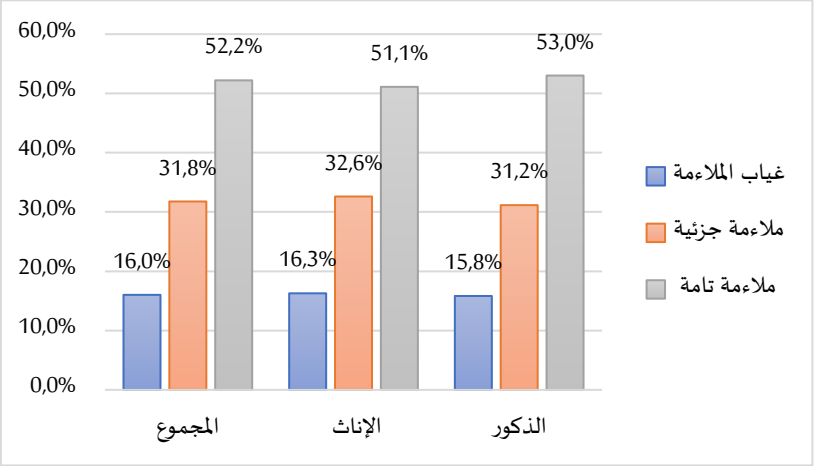

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

أضف إلى ذلك، أن أعلى نسبة للذين صرّحوا بالملاءمة التامة بين العمل الذي يمارسونه والتكوين الذي حصلوا عليه سُجّلت بين صفوف خريجي المؤسسات غير التابعة للجامعة (87.3%)، يليهم خريجو المعاهد الجامعية العليا ذات الولوج المحدود (63.2%) وخريجو التعليم العالي الخصوصي (59.4%). إلا أن حاملي شهادات التكوين المهني ما بعد البكالوريا والمتخرجين من المعاهد الجامعية العليا العمومية ذات الولوج المفتوح سجّلوا نسبا ضعيفة، 44.7% و47.5% على التوالي.

الرسم البياني 21. نسبة الخريجين الحاصلين على عمل ملائم تماما للتكوين أربع سنوات بعد التخرج حسب الجنس ومكونات التعليم العالي

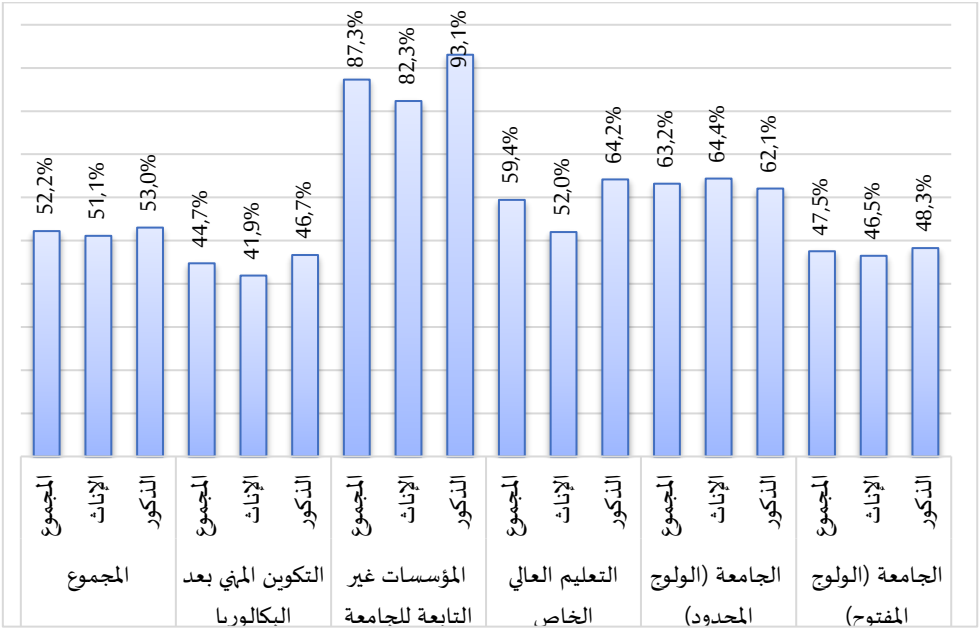

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

8. الحركية الجغرافية للشباب: من المنظومة التربوية إلى سوق الشغل

يبين تحليل نتائج الدراسة أن 75% من خريجي التعليم العالي الذين حصلوا على عملهم الأول، كانوا في نفس الجهة التي نالوا فيها شهاداتهم العليا. ويلاحظ أن الطلبة المتخرجين الذين حصلوا على شهادتهم في جهات الدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان هم الأقل حركية في المرحلة الأولى من حياتهم العملية، إذ أن 86.7% و84.1% على التوالي منهم لم يغيروا المنطقة عند حصولهم على عملهم الأول. كما أن خريجي التعليم العالي من منطقتي درعة-تافيلالت وفاس-مكناس كانوا الأكثر استقرارا حيث بلغت النسبة على التوالي، 57.21% و62.10%. وجدير بالإشارة أن من بين 7489 مُستجوَب ومستجوبة الذين ولجوا سوق الشغل بعد تخرجهم سنة 2014، 79 منهم التحقوا بالعمل خارج الوطن (1%).

الرسم البياني 22. توزيع نسب تنقل خريجي التعليم العالي للحصول على عملهم الأول حسب جهات التكوين

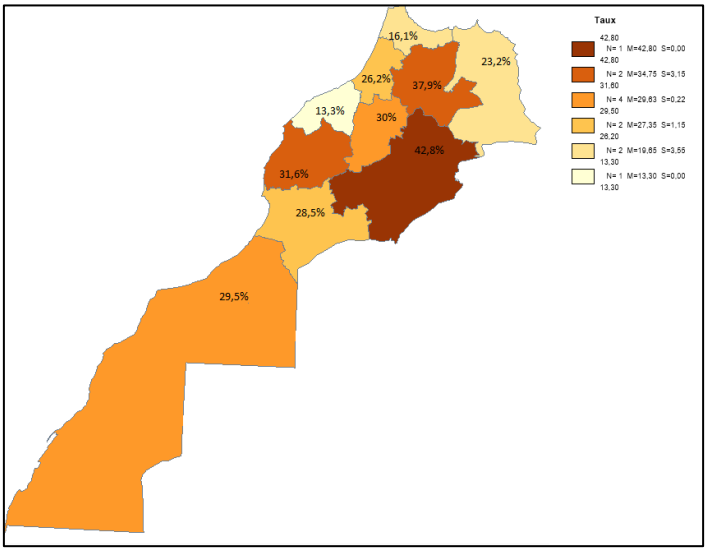

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تجدر الإشارة إلى أن تنقل خريجي التعليم العالي في بعض المناطق يرجع أساسا إلى الجهود التي بذلتها السلطات المحلية في النهوض بالتنمية المحلية وإنعاش سوق الشغل[3]. ورغم تمكن الجهات من خلق فرص للشغل بفضل الاستراتيجيات المحلية والجهوية، إلا أن اغلب المناصب تتمركز في جهة الدار البيضاء-سطات، إذ تستحوذ هذه المنطقة وحدها على ما يناهز نصف مناصب الشغل المتاحة[4].

[3] الاستراتيجية المحلية للشغل بالمملكة المغربية، وثيقة تركيبية (2015).

[4] المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي (2017)، "سوق الشغل بالمغرب، التحديات والفرص".

الجدول 4. توزيع نسب خريجي التعليم العالي المتنقلين والمقيمين حسب جهات التكوين وجهات العمل الأول

جهة مؤسسة التعليم العالي	جهة العمل الأول											
		بني ملال خنيفرة	الدار البيضاء سطات	درعة تافيلالت	الخارج	فاس مكناس	الشرق	مراكش آسفي	الرباط سلا القنيطرة	سوس ماسة	طنجة تطوان الحسيمة	الجنوب	المجموع
	غياب التنقل	70,06%	86,72%	57,21%	-	62,10%	76,81%	68,35%	73,77%	71,45%	84,14%	71,97%	75%
	التنقل نحو جهات عمل أخرى												
	بني ملال خنيفرة		15,51%	0,66%	0,49%	0,96%	0,69%	3,56%	3,52%	1,35%	2,83%	0,36%	100,00%
	الدار البيضاء سطات	1,23%		0,99%	0,76%	1,29%	0,13%	1,61%	3,95%	1,24%	1,15%	0,91%	100,00%
	درعة تافيلالت	2,95%	6,09%		0,00%	9,04%	0,00%	5,18%	10,81%	3,28%	5,44%	0,00%	100,00%
	فاس مكناس	3,11%	13,57%	1,84%	1,09%		2,53%	1,88%	8,48%	0,64%	4,00%	0,74%	100,00%
	الشرق	1,76%	8,29%	0,04%	0,41%	2,71%		0,35%	3,73%	0,33%	5,10%	0,48%	100,00%
	مراكش آسفي	4,21%	7,68%	7,46%	2,15%	1,96%	0,51%		1,88%	1,86%	1,39%	2,55%	100,00%
	الرباط سلا القنيطرة	1,41%	12,33%	0,87%	1,29%	2,98%	0,76%	1,71%		1,38%	2,94%	0,58%	100,00%
	سوس ماسة	0,72%	4,78%	4,08%	0,17%	0,95%	0,65%	5,16%	2,18%		0,73%	9,10%	100,00%
	الجنوب	0,00%	8,13%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	13,15%	6,75%		100,00%
	طنجة تطوان الحسيمة	0,87%	5,85%	0,33%	0,09%	1,66%	0,96%	0,92%	4,11%	0,64%		0,45%	100,00%
	المجموع	4,07%	29,20%	2,81%	0,90%	11,41%	4,62%	8,42%	19,30%	7,84%	9,34%	2,09%	100,00%

المصدر: البحث الوطني حول إدماج خريجي التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

9. مواصفات حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل

يُبرز تحليل مواصفات العاطلين من حاملي الشهادات العليا أربع سنوات بعد تخرجهم، أن أكثر من نصفهم إناث (58.3%) وأكثر من 8 عاطلين من أصل 10 تتراوح عمرهم بين 25 و29 سنة (82.8%). وتناهز نسبة العاطلين الحاصلين على إجازة جامعية أو شهادة تقني متخصص 83%. أضف إلى ذلك أن ما يقارب 8 عاطلين من أصل 10 (79.7%) هم عاطلون منذ سنة على الأقل. أما فيما يخص أسباب البطالة، فما يقارب الثلثين (65.4%) من العاطلين يُرجع الأسباب إلى انعدام فرص الشغل.

يبين تحليل البيانات المتعلقة بالوضعية المهنية لحاملي الشهادات، أربع سنوات بعد تخرجهم من مؤسسات التكوين وجود أربع فئات من العاطلين من حاملي الشهادات العليا:

- **أوّلا العاطلون من بين خريجي التكوين المهني ما بعد البكالوريا (تقنيين متخصصين)**، وهو تكوين منفتح نسبيا على سوق الشغل وذي جودة متفاوتة. ويشكل هذا الصنف من العاطلين أعلى نسبة من البطالة (20.5%) من بين حاملي شهادات التعليم العالي أربع سنوات بعد تخرجهم (2018). أما فيما يخص فترة البطالة، فتحتل هذه الفئة من العاطلين المرتبة الثانية بعد خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، مسجلة نسبة 76.9% من العطالة الطويلة الأمد؛
- **فئة العاطلين خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح**، وهو تكوين نظري أساسا وقليل الانفتاح على العالم المهني. وتسجل هذه الفئة نسبة بطالة عالية (18.7%)، وتحتل بذلك المرتبة الثانية فيما يخص أكبر نسبة بطالة بين صفوف حاملي الشهادات العليا، بعد التقنيين المتخصصين خريجي التكوين المهني بعد البكالوريا. فأكثر من 8 عاطلين من أصل 10 (82,6%) من هذه الفئة عاطلون عن العمل منذ مدة طويلة.
- **فئة العاطلين من خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وخريجي المؤسسات الجامعية الخصوصية**، وهو تكوين مهني انتقائي يتم تدريسه في مدارس كبرى ومؤسسات تعليمية عمومية وخصوصية (علوم الهندسة/ العلوم التقنية، العلوم الطبية الموازية إلخ.) هذه الفئة معنية بالبطالة بنسبة ضعيفة تُقدّر ب 8.5% في صفوف خريجي المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود و5.6% في صفوف خريجي التعليم العالي الخصوصي.
- **فئة العاطلين من حاملي الشهادات العليا غير التابعة للجامعة**، وهو تكوين يُعطى في مؤسسات مختصة للتعليم العالي (غير جامعية) ذات الولوج المحدود. تتميز هذه المؤسسات بمهننة شعبها قصد الاستجابة لحاجيات قطاعات الاقتصاد الوطني. وتسجل هذه الفئة أضعف نسبة بطالة (2.9%) بالنسبة لخريجي هذه المؤسسات أربع سنوات بعد الحصول على الشهادة. كما تتميز هذه الفئة بضعف نسبة العطالة طويلة الأمد (44.2%)، خاصة في صفوف الإناث (26.1%).

الجدول 5. نسبة البطالة والبطالة طويلة الأمد حسب الجنس ومواصفات العاطلين عن العمل أربع سنوات بعد التخرج

مواصفات حاملي الشهادات العليا العاطلين	الجنس	معدل بطالة	نسبة العاطلين طويلي الأمد(*)
الفئة الأولى: العاطلون من بين خريجي التكوين المهني ما بعد البكالوريا (تقنيين متخصصين)	الإناث	27,0%	78,1%
	الذكور	15,4%	75,2%
	المجموع	**20,5%**	**76,9%**
الفئة الثانية: العاطلون من المتخرجين من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح	الإناث	24,7%	85,4%
	الذكور	13,9%	78,7%
	المجموع	**18,7%**	**82,6%**
الفئة الثالثة: العاطلون من المتخرجين من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود والمتخرجين من المؤسسات الجامعية الخصوصية	الإناث	9,5%	74,0%
	الذكور	6,2%	78,1%
	المجموع	**5,6%**	**75,8%**
الفئة الرابعة: العاطلون من حاملي الشهادات العليا غير التابعة للجامعة	الإناث	3,0%	26,1%
	الذكور	2,7%	65,3%
	المجموع	**2,9%**	**44,2%**
المجموع (جميع المتخرجين من التعليم العالي)	الإناث	20,9%	81,4%
	الذكور	12,2%	77,2%
	المجموع	**16,1%**	**79,7%**

(*) يتعلق الأمر بمدة البطالة لآخر بطالة مسجلة وقت إجراء البحث الميداني

10. رهانات وتحديات إدماج حاملي الشهادات العليا

أ. قدرة النسيج الاقتصادي على خلق فرص الشغل

يعتبر المحيط الداخلي للمقاولة ومستوى تطورها، والنموذج الذي تعتمده لإدماج الطالب المتخرج وما تستثمره في تأطيره ريثما يتمرّن، كلها عوامل مهمة تشجع على الإدماج؛ ويجب أخذها بعين الاعتبار في تحليل إشكالية ملائمة التكوين مع العمل. ذلك أن طبيعة النظام الاقتصادي وقدرة النسيج الاقتصادي على خلق فرص للشغل بطريقة مُستدامة يشكلان رهان مهما لإدماج حاملي الشهادات.

ب. إعادة تنظيم سلك التعليم العالي

وتعتبر مراجعة النظام التربوي المتميز بالتصنيف التراتبي للتخصصات خصوصا على مستوى الموارد، رهانا كبيرا لإصلاح منظومة التعليم العالي في مجمله، بشكل يشجع الامتياز في جميع المؤسسات، سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو في القانون، أو في الهندسة. ومن الطبيعي أن يقتضي هذا الأمر اعتماد الاستحقاق في التعليم العالي عامة، وكذا في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، من خلال الرفع من جودة التكوينات وخاصة في المسالك ذات الولوج المفتوح والتكوين المهني، وبتوفير الموارد الضرورية للمؤسسات في هذه المسالك التي تستقطب عددا هائلا من الطلاب.

وتعتبر إعادة تنظيم التعليم العالي كما جاءت في المادة 16 من القانون الإطار رهانا وتحديا مهمين لمواجهة المردودية الداخلية لهذا السلك من التعليم ومرآة تعكس مميزاته في سوق الشغل. ويعتبر إصلاح التكوينات وتجديدها أمرا في غاية الأهمية. إذ هناك حاليا مجالات متعددة تتطلب متخرجين مُحنكين على الجامعة أن تُكونهم، مثل: الرقميات، والذكاء الاصطناعي، والمجال الثقافي بأبعاده المختلفة، والتراث والإعلام والفن والرياضة والتربية بكل ما تتضمنه من مهن[5]. وهكذا يُمكن للجامعة أن تمنح تكوينات جديدة وتساهم أيضا في تغيير عروض سوق الشغل.

ت. التنظيم من خلال جودة التكوينات

إن إشكالية الإدماج في بعض الشعب الجامعية تؤكد ما يقال في الدوائر الاقتصادية والجامعية فيما يخص عدم تثمين تكوينات الجامعات في سوق الشغل. فإن هذه الإشكالية تبين ضعف جودة التكوينات في المسالك ذات الولوج المفتوح. إلا أن جودة التكوين هي في حد ذاتها ضرورة تستدعي إصلاحا مستمرا وتعديلات تستهدف الاختلالات المتواجدة والتي تؤثر سلبا على جودة التعلمات[6].

ويمكن للجامعات ومؤسساتها أن تساهم في الرفع من جودة التكوينات باعتماد مبدأ المحاسبة من خلال إنشاء عمليات تقييم للتكوينات من طرف الطلبة. وهكذا يتسنى للجامعات إرساء مناخ دراسي ذي جودة، وذلك بوضع إجراءات ونماذج بيداغوجية تستدعي تقييمات خارجية ذات مصداقية لشعبها وبرامجها.

ث. المقتضيات الجديدة للشغل والمهن والحياة الاجتماعية

ساهم التطور الذي عرفته التقنيات الرقمية والابتكار في تغيير بعض طرق العمل وخلق أنشطة جديدة لمهن جديدة. حيث يتبين أن الرقميات تستحوذ على جميع المجالات وتخلق أشكالا جديدة من المهن، كمثال اقتصاد المهمة المحدودة (الجيج) (gig economy) حيث يعمل كل واحد لحسابه، وإن كان عن بعد. وهذا يتطلب مهارات جديدة على المتخرجين الجدد اكتسابها. فيزيد هذا من عقدة المعادلة "التكوين-الشغل" في سياق يتميز بتحولات تؤثر في إدماج حاملي الشهادات على الصعيد المحلي والعالمي.

وإذا أصبحت مسألة الإدماج تشكل أولوية أساسية بالنسبة للسياسات العمومية وللمجتمع، وتظهر كنهاية مطاف لشهادة جامعية ولقيمتها في سوق الشغل، فإنه لا يجب أن يكون ذلك على حساب المهام التي تنقلها الجامعة كيفما كان التكوين. فعلى الجامعة أن تحتفظ بمهامها الأولى، وهو تلقين المعارف وتكوين أذهان حاملي الشهادات وتشكيل حسهم النقدي واكتساب المعارف والعلوم وثقافة العيش المشترك وحس المواطنة.

ج. تدني مستوى الأجور مقارنة مع مستوى الشهادات

يعتبر الخريج متدني الأجر إذا كانت أجرته المصرح بها أقل من أجرة خريج من مستوى أقل، في إشارة للراتب المتوسط.

---

[5] على سبيل المثال مجال التربية، فالمنظومة التربوية لا تحتوي على عدد من مهن التربية التي لا يتم التكوين فيها بالجامعة.

[6]. Jean Michel Plassard. « La problématique des diplômes et son impact sur les politiques de formation. Revue française de pédagogie. 30 septembre 2015. P. 57

وتمس ظاهرة تدني الأجور متخرجا من أصل سبعة خلال أول عمل يزاولونه في الأربع سنوات التي تلي تخرجهم من الجامعة. وهي تعني الإناث أكثر من الذكور والشهادات من النوع الكلاسيكي أو الأساسي (الإجازة والماستر والدكتوراه). أما بالنسبة للشهادات كالتي تمنحها المدارس العليا فقلما تعرف مثل هذه الظاهرة. الشيء الذي يبرهن على جاذبية هذه الشهادات بالنسبة لأرباب العمل الذين يقدمون مناصب ذات دفعة أجور مريحة وشروط عمل مميزة.

بالإضافة إلى البطالة وعدم الاستقرار المهني، يشكل تدني مستوى الأجور نوعا من الهدر في الموارد والرأسمال البشري الذي يعرف استثمارات مهمة من طرف الدولة خلال فترة التكوين دون الحصول على نتيجة. فإذا كان تدني مستوى الأجور يشكل هدرا في الموارد، فهو أيضا مصدر إحباط وعدم رضى بالنسبة للمتخرج، ويتجسد هذا في عدم استغلال المهارات التي تم اكتسابها طيلة سنوات التكوين، وفي ضعف المردودية أو كذلك الرغبة في ترك العمل والمساهمة في الرفع من حركية خروج الموظفين في الشركة. أضف إلى ذلك أن ظاهرة تدني مستوى الأجور لا تمكن الاقتصاد المغربي من استغلال موارده أحسن استغلال.

ح. العودة إلى الدراسة: استراتيجية تثمين الشهادات للتصدي لظاهرة تدني مستوى الأجور

يلجأ حاملو الشهادات إلى العودة إلى الدراسة أو متابعتها كوسيلة لتثمين شهاداتهم بأخرى أرقى منها. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن خريجي التكوين المهني يعتمدون نفس الاستراتيجية لمتابعة دراستهم لتثمين مسارهم. ففي تصورهم، تزيد العودة إلى الدراسة من حظوظهم في الولوج إلى عمل حسب مبدأ شهادة أرقى تعطي عملا ذا أجر أعلى. ومن جهة أرباب العمل، فاختيارهم سيقع على المتخرج ذي الشهادة الأعلى، مقابل نفس الأجر.

خ. رهان الإدماج الاجتماعي عن طريق الحصول على عمل

يمنح الحصول على عمل ضمانا لحاملي الشهادات. رغم أن هذه الدراسة تبين أن أغلبية المناصب يشغلها حاملي شهادات القطاع الخصوصي، فإن العمل بالقطاع العمومي هو الذي يفضله الشباب نظرا لما يتيحه من ضمان في المرتب واستقرار في العمل. وتُبين أيضا هذه الدراسة أن الرواتب الشهرية التي تُدفع لحاملي الشهادات في القطاع العمومي أعلى نسبيا من تلك المعمول بها في القطاع الخصوصي. ورغم أننا نلاحظ تحولا في تصور المتخرجين إزاء العمل في القطاع الخاص، إلا أن الأغلبية منهم يفضلون ولوج القطاع العمومي[7].

وعلى المستوى الجماعي، يلعب الشغل دورا اجتماعيا إدماجيا، في حين أن البطالة تؤدي عامة إلى التهميش وعدم تثمين الشخص أمام أقرانه وعائلته والمجتمع. وفي حالة استمرار الوضعية، غالبا ما يتطور الأمر إلى فقدان الثقة في النفس وفي المجتمع الذي لا يحميه من البطالة ومن تقلبات الحياة. وفي غالب الأحيان، أدت وضعية بطالة حاملي الشهادات في العشريات الثلاثة الأخيرة إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية يطالبون من خلالها الحق في العمل. فالعمل هو الذي يمكن من التحكم في اندفاع الخريجين والحد من إحباطهم، ذلك إن للإدماج بعد اجتماعي مهم يوطد العلاقات الاجتماعية ويعززها.

[7] تُبرز دراسة ميدانية أخرى أجريت عام 2020 حول الطلبة والحياة الجامعية (في طور النشر) أن الخريجين يفضلون الالتحاق بالوظيفة العمومية فور تخرجهم من الجامعة. (على 13000 طالب جامعي، 69% من طلبة الولوج المحدود و76% من طلبة الولوج المفتوح يفضلون العمل بالوظيفة العمومية).

د. رهان البيانات وأجرأة منظومة معلوماتية ومندمجة

من أهم الرهانات التي أبرزها البحث الميداني المتعلق بإدماج حاملي الشهادات العليا هو التوفر على البيانات. فطيلة فترة إعداد الدراسة، شكّل الحصول على البيانات الشخصية للمتخرجين رهانا أساسيا وبين أن العديد من مؤسسات التعليم العالي ليس لها بيانات مُحينة تتعلق بطُلابها.

تعتبر البيانات الشخصية أساسا لتقييم المردودية الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن أجرأة منظومة معلوماتية مندمجة باتت ضرورة مُلحة. على التعليم العالي أن يتوفر على نظام معلوماتي مندمج يجمع جميع بيانات الجامعة ومؤسساتها. حيث يُعد تنظيم البيانات أمرا أساسيا لتدبير تدفقات الطلبة والإلمام بالمعلومات وضمان شفافيتها. كما على هذا النظام أن يشمل مكونا يتعلق بتتبع الطلبة ويوفر الوسائل التقنية والبشرية المناسبة. فهو مرجع القرارات التي تؤدي إلى رسم السياسات العمومية على الصعيد الوطني والتوجيهات على مستوى كل جامعة.

ذ. رهان ما بعد الجائحة

تسببت جائحة كورونا في أزمة اقتصادية واجتماعية جديدة سلطت الضوء على الاختلالات التي تشهدها بلادنا. صحيح أن الدول اتخذت تدابير للتعويض المالي التي مكنت إلى حد ما من الحد من آثار الأزمة الصحية. إلا أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض بنيوي في نسب النشاط، وتراجع في نسب التشغيل، وإلى انقلاب اتجاه البطالة نحو الانخفاض، فضلاً عن تفاقم العمالة الناقصة (sous-emploi)، خصوصا في صفوف الشباب والنساء. لقد أثرت أزمة كورونا المتعددة الأبعاد بحدة على الشباب بسبب التقلبات التي نتجت عنها في مجال التربية والتكوين، بالإضافة إلى صعوبات الحصول على شغل بالنسبة لحاملي الشهادات وللشباب المغربي بصفة عامة[8].

كما سلطت الأزمة الضوء على الدور الجوهري الذي تلعبه تكنولوجيا الرقميات في صمود المقاولات أمام الأزمة. إذ تمكنت شركات ومقاولات في قطاعات مختلفة من المحافظة على أنشطتها بفضل اعتماد العمل عن بعد بالاستناد إلى تطبيقات التواصل ومسطحات الاجتماعات بالفيديو. حيث أصبح الاستثمار في التقنيات الجديدة آلية لسد الفجوة الرقمية ونمطا لتحويل الدائرة المهنية وتحضير مستقبل الشغل ببلادنا للرفع من حظوظ إدماج الشباب.

[8] الباحثين عن العمل لأول مرة والشباب من فئة NEET (لا دراسة، لا عمل، لا تدريب)